

# شرح مراقي السعود - 55 | كتاب القياس - 2 | | الشيخ محمد

## محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على افضل المرسلين. خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. من تبعهم باحسان الى يوم الدين. ابدأوا بعون الله تعالى الدراسة الخامسة والخمسين من التعليق على كتاب مراق السعد. بسم الله. بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب - 00:00:00

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد فقد قال الناظم رحمة الله تعالى فصل اركان القياس. الاصل حكمه وما قد شبهه وعلة رابعها فانتبه. نعم هذه هي اركان القياس - 00:00:20

الاصل وحكم الاصل وما قد شبه بالاصل وهو الفرع والعلة فهذه هي اركان القياس. اركان القياس اربعة فمثلا اذا قسنا النبيذ على الخمر في التحرير. وعندنا اصل وهو الخمر. وعندنا فرع وهو النبيذ. وعندنا علة - 00:00:40

وهي الاسكار. وعندنا حكم وهو التحرير. فهذه هي اركان القياس. الاصل حكمه وما قد شبهه وعلة رابعها فانتبه لذلك فهذه هي الاركان ذكرها هنا جملة لانه سيتكلم عليها مفصلة نعم. والحكم او محله او ما يدل تأصيل كل واحد مما نقل. الاصل ما المقصود بالاصل - 00:01:06

اختلفوا في المقصود بالاصل. فمنهم من قال الاصل هو حكم السورة المقيس عليها. وقيل الاصل هو محل المثل المقيس عليه. وقيل الاصل هو الدليل. فمثلا في المسألة التي ذكرنا انفا في قياس النبيذ على الخمر. قال بعضهم - 00:01:35

آلاصل هو حكم الخمر وهو التحرير قال بعضهم لا الاصل هو المحل المشبه عليه وهو الخمر. وقال بعضهم لا الاصل هو الدليل الدال على حرمة الخمر. يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر - 00:02:01

انصابوا والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه. فهذا هو الاصل. اذا الاصل الذي هو احد اركان القياس ما هو اختلفوا فيه. منهم من قال الاصل هو حكم السورة المقيس عليها. حكم الخمر في ومنهم من قال الاصل هو - 00:02:30

نفس الصور المشبهة عليها التي يرجم محل المشبه عليها ومن ما قال هو دليل انا اقصد نعم بسم الله تصل كل يعني ان كل واحد من هذه الامر قال بعض اهل العلم بانه ولاصلة. بسم الله. وقس عليه دون شرط نص يجيده بالنوع او بالشخص - 00:02:50

يقاس على الاصل دون اشتراط ان يكون هذا الاصل قد ثبت القياس على شخصه او على نوعه فمثلا يمكن ان تقيس مسألة من مسائل البيوع دون ان يكون قد ثبت عندك ان مسائل البيوع ان نوع البيوع - 00:03:10

يدخله القياس ان هذا النوع يدخله القياس ويمكن ان تقيس مسألة معينة على مسألة معينة دون ان يثبت عندك ان هذه المسألة يعنيها قد ثبت القياس عليها فلا تشرط الوحدة النوعية ولا الشخصية آلا في المقيس عليه. لا يشترط ثبوت - 00:03:34

القياس على شخص المقيس عليه او على نوعه. لا يشترط هذا واشترطه عثمان البتي نعم وعلة وجودها الوفاق عليه يأبى شرطه الحذاق. وعلة وجودها الوفاق عليه يا ابا شرطه الحذاق - 00:03:59

اختلف هل من شرط الاصل المقيس عليه ان يتفق العلماء على انه معلم وان فيه علة المشهور انه لا يشترط ذلك. يشترط بين الخصمين يعني اذا اردت ان تستدل على شخص بقياس لابد ان يكون هذا الاصل الذي تستدل عليه به يقول هو بانه معلم. تتفق ان - 00:04:21

وهو على انه معلم لكن لا يشترط ان يتفق علماء الامة على ان هذا الاصل معلم فيمكن ان يكون قد خالف بعض اهل العلم فيه فقال انه غير هذا لا يمكن القياس وخالف بشر المريسي في هذه المسألة - [00:04:50](#)

نعم وحكم الاصل قد يكون ملحاقة. وحكم الاصل قد يكون ملحاقة. لما من اعتبار الادنى حق نعم. قد يكون ملحاقة لما من اعتبار لدنى. لدنى حق. نعم - [00:05:09](#)

هل يمكن ان يكون الاصل ثابتنا بالقياس ؟ الاصل يمكن ان يثبت بالنص من كتابنا والسنة ويمكن ان يكون ثابتنا بالاجماع هل يمكن ان يكون العصر اللي تقيس عليه ثابتنا بالقياس - [00:05:30](#)

هذا محل اختلاف كثير من الاصوليين يرى ان الاصل لا ينبغي ان يقاس ان يكون ثابتنا بالقياس لان اذا كان ثابتنا بالقياس ينبغي ان نلغى الواسطة ونقيس هذا الفرع الذي نريد آآ قياسه على اصل هذا الفرع الذي - [00:05:52](#)

جعلناه اصلا فمثلا آآ اذا اردنا اه ان نقيس التفاح مثلا هل يمكن ان اقيس التفاحة على البر فعل اقصد على الارض ثم نقيس الارز على البر بان يكون حكم بان يكون الاصل هنا عندنا في هذا القياس الذي بين ايدينا الان - [00:06:10](#)

وهو الارز حكمه ثابت بالقياس. هل يصح هذا ام لا؟ هذا محل خلاف اه بينهم. كثير من الاصوليين لا يرها. والمشهور عند المالكية صحته ويسمونه بالتخريج ويعتمدونه اجراء على ان على ان - [00:06:42](#)

اه لازم المذهب يبعد مذهبها مثلا ان نقول اه تجب النية في الغسل قياسا على الصلاة بجماع القربة ثم نقول بعد ذلك تجب النية في الوضوء قياسا على الغسل المقيسى - [00:07:01](#)

على الصلاة لماذا قسنا الوضوء على الغسل لان الوضوء اشبه بالغسل منه بالصلاه. وهذا معنى قوله لما من اعتبار الادنى اي اذا كان الفرع الاسفل اشبه بالواسطة من من الاصل الاول - [00:07:25](#)

يعني مثلا نحن هنا اصل وهو الصلاة ثابتة بالنص آآ هناك اجماع على وجوب النية فيها على وجوب النية في الصلاة. هذا هذا اه هذا اصل ثابت بالاجماع. مفهوم - [00:07:49](#)

طيب قسنا عليه الغسل اسره على الصلاة في وجوب النية ثم قسنا الوضوء على الغسل لماذا لم نقس الوضوء على الصلاة لان عندنا حكما قد ثبت بالقياس وهو وجوب النية في الغسل - [00:08:06](#)

وهذا الاصل الثابت والقياس اشبه بفرعنا الذي بين ايدينا من العصر الاول الذي هو الصلاة فالوضوء اشبه بالغسل لان كلا منهما آآ طهارة مائية مفهوم طهارة حدث مائية. فلذلك لما كان في العصر الادنى شبه اعتبرنا ذلك - [00:08:30](#)

وآآ جعلنا هذا الملحق اي هذا المقيس اصلا للذى تحته نعم مستلحق الشرع والشرعى وغيره لغيره مرعي. يعني انا القياس اذا كان شرعا فرع المقيس اذا كان شرعا لابد ان - [00:08:51](#)

الاصل كذلك اه فلا يقاس الشرعى الا على الشرع وغيره لغيره ايضا اذا قسنا مسألة لغوية فينبغي ان يكون الاصل فيها كذلك بناء على جواز القياس في آآ صحة القياس باللغة وقد تقدم مبحثه - [00:09:09](#)

وكذلك بالعقليات بناء على ان القياس بالعقليات يصح فان المقيس اذا كان عقليا ينبغي ان يكون آآ لافضل ايضا عقليا كذلك مثاله في العقليات مثلا ان يحكم بحدوث جميع افراد العالم قياسا لغير المشاهد منها على المشاهد - [00:09:26](#)

نحن لم نشاهد جميع المخلوقات لم نشاهد جميع افراد العالم. العالم اسمه ما سوى الله اه هل يمكن ان نقيس جميع افراد العالم اه التي لم نشاهدتها على التي شاهدناها هذا قياس عقلي - [00:09:45](#)

من قال به؟ على كل حال شرط القياس ان يكون فرعه من جنس اصله فان كان الفرع شرعا كان الاصل شرعا. وان كان لغوياما كان العصر لغوياما. وان كان آآ عقليا كان الاصل عقليا. وهذا طبعا جار على جواز القياس في اللغة والقياس في - [00:10:04](#)

الامور العقلية وكلها مختلف فيها كما هو معلوم نعم. وما بقطع فيه قد تعبد ربي فملحق كذلك عهدا اذا كانت المسألة التي يراد القياس فيها من المسائل التي تعبد فيها بالقطع. كمسائل العقائد - [00:10:24](#)

فينبغي ان يكون ان تكون العلة قطع عدة في الفرع موجودة في الفرع قطعا ان تكون العلة موجودة في الاصل مقطوعا بها

وان تكون ايضا في الفرع كذلك لأن هذا مما تعبد فيه في القطع فلا ينبغي ان آآ - 00:10:48

يأتي فيه الغني وقياس التمثيل الذي هو القياس الاصولي اذا لم تكن جميع مقدماته قطعية وعلته قطعية كان ظنيا في بعض الامور لا يقبل كما هو معلوم. نعم. وليس حكم الاصل بالاساس متى يحد عن سنن القياس - 00:11:09

حكم العصر اه لا يكون اساسا اي لا يصح ان يكون اصلا اذا كان حائدا عن السنن القياس اي عن طريق القياس ما هو طريق القياس؟ طريق القياس ان يكون الاصل معللا وان تكون علته متعددة الى غيره. فاذا - 00:11:32

اه كان حكم الاصل غير معلل لا تعرف علته فانه لا يصح ان يقاس عليه. وكذلك اذا كانت علته قاصرة عليه غير متعددة فانها ايضا كذلك اه فانه لا يقاس عليه - 00:11:51

قال لكونه لكونه معناه ليس يعقل او التعدي فيه ليس يحصل. اه متى يكون حائضا عن القياس؟ يكون حائضا عن حين يكون معناه غير معقول وذلك كعدد آآ ركعات الصلاة وعدد الاشواط في الحج والجمار - 00:12:08

اه فيها ونحو ذلك اه مما هو غير معقول المعنى فمثل هذا لا يقاس عليه لكونه غير معقول المعنى فلا بد ان يكون العصر جاري على سنن القياس لكونه معقول المعنى - 00:12:29

ثم لابد ان يكون آآ ايضا اذا قررنا انه معلل وان علته واضحة لابد ان تكون متعددة الى غيرها. مثلا اه حملوا العاقلة للدية هذا مع كل معنى بان الناس محتجون مثلا الى ممارسة السلاح للتدريب على الرمي ونحو ذلك. ويلزم من ذلك كثرة آآ - 00:12:45

اه ملابسة السلاح ويقتضي ذلك اه انه ربما يقع خطأ من الانسان في استعمال السلاح بالقتل اه فخفف عن القاتل خطأ باع جعلت عقليته وهي ابناء عمومته وعصبته آآ شركاء له آآ في دفع آآ الدية يدفعونها منجمة - 00:13:18

مقصطة على اه اقساط اه وهذا فيه اه تخفيض عن القاتل خطأ وحفظ للمصلحة التي ذكرنا ايضا من ان الناس آآ لا يبتعدون عن السلاح يطلب من الناس ممارسته والتدريب عليه - 00:13:41

لكن هذه العلة غير موجودة في غير محلها العاقلة لا تحمل عن الانسان غير آآ قتل الختم مثلا اذا قلنا ان الانسان مثلا آآ اذا تحمل الديون فانه في العادة لا يتحملها الا - 00:14:08

اه لحاجة ملحة او اكرام بعض الناس او اه القيام ببعض مصالحهم وان هذا يقتضي ان تكون عاقلته عونا له اذا احاطت به الديون. الشريعة لا تلزم آآ العاقلة بها - 00:14:35

لا لا تلزم بغير الديمة. الاصل هنا هذه المسألة وهي مسألة حمل العاقلة للدين معقوله المعنى لكن معناها لم يتجاوز آآ محلها. انا لا يتجاوز محلها. وكذلك ايضا من هذه المسائل - 00:14:56

مسألة العريمة عند من لا يدخل القياس فيها العلماء اختلفوا في دخول القياس بها. منهم من قاس العنبر مثلا على التمر ومنهم من قال لا تجري الا في آآ التمر آآ فقط وعليه فتكون العلة هنا غير متعددة. فلا يجري القياس آآ فيها - 00:15:16

وكما سالتي لعاني الزوجين هذه المسألة ايضا لا لا تتجاوزهما الى غيرهما فلا لا تطبق على غير آآ زوج. فالعلة مفهومة ولكنها لا غير متتجاوزة غير متعددة لا تجاوز محلها ويدخل في هذا الذين خصصهم النبي صلى الله عليه وسلم ببعض الاحكام - 00:15:34

فانه لا يقاس عليه. كالشهادة مثلا خزيمة ونحو ذلك فلا يقاس عليها. نعم وحيثما يندرج الحكمان في النص فالامران قدسيانه. آآ من شرط آآ الاصل الا يكون من شرط الاصل لا يكون من شرط القياسي ان لا يكون الفرع - 00:16:01

آآ ان لا يكون الدليل الدال على العصر شاملا للفرائض لأن الدليل الدال على الأصل اذا كان شتمل الفرائض لم نحتاج حينئذ الى قياس فمثلا يمكن ان نمثل مثلا على طريقة الشافعية - 00:16:35

اه بحديث الطعام بالطعم آآ ربا اه الا هاء بها اذا جرينا على ان المراد بالطعم هنا جنس الطعام من حيث هو فاننا هنا لا نحتاج الى قياس اه على على القمح - 00:16:52

لانهما اندرجوا في اصل واحد ودخلوا في دليل واحد وهو الطعام طبعا من لا يرى ان الطعام هو العلية يقول ان هذا عرض لغوي وان المراد بالطعم في الحديث هو الشعير لانه كان طعامهم حينئذ وان الحديث ليدل على علية آآ على ان الربع علته - 00:17:13

الطعم مطلقة لكن على كل حال لا يعترض نحن نريد ان نوضح هذه القاعدة بمثال فهذا مثال وهو ان نقول اه اذا جرينا على اه على عموم حديث الطعام بالطعام - 00:17:39

فانه على هذا لا حاجة الى قياس الارز على القمح. لانهما درجا في اصل واحد وهو الطعام بالطبع فدخل تحته فليس احدهما حينئذ آياولي، بيان ي يكون اصلا من الاخر - 00:17:59

نعم والوفق في الحكم لدى الخصمين شرط جواز القيس دون ميل. آآ اتفاق الخصميين على الحكم شرط في جواز القياس. تقدم انه لا يشترط اتفاق الأمة ولا اتفاق العلماء على آآ ان الاصل معل - 00:18:16

لكن خصمك لا بد أن يتفق على أن الأصل معمل، لابد أن يتفقا عليه، وإن يتفقا أيضاً على علته، نعم وإن يكن لعلتين اختلفاً ترتكباً الأصل لدى من سلفاً، إذا كان اتفاقاً، **الخصم ينفي الحكم** - 00:18:41

بسبب علتين مختلفتين. فهذا يسمى القياس المركب الأصلي. القياس المركب الأصلي مثاله مثلاً أن يقول الشافعي أو المالكي لا زكاة في حلى الصغيرة التي ليست باللغة. يحتج بهذا على الحنفي - ٠٣:١٩:٥٠

الاصل هنا وهو حلي الصغيرة يتفق الحنفية وغيرهم على انه لا زكاة فيه لكن لماذا قال الحنفية انه لا زكاة فيه لانه مال مملوك لصبي.  
والحنفية بمن اذ الكفارة حكم تكاليف كالصلوة والحج - 00:19:38

والصوم لا تجب على الاطفال. الجمهور يرون ان مال الصبي تجب فيه الزكاة. انه مال نام لمسلم وهذا من ربط الاسباب بمسبباتها وليس من تكليف المتهجه الى شخص عند آثاره حدود - 00:20:00

التكليف الماء المالكية والشافعية يرون ان حلي الصغيرة لا زakaة فيه ليس لانه مملوك لصبي فهم يرون ان مال الصبي يجب فيه الزakaة لكن: لانه حل مباح فهو عندهم كالاثاث كاللباس - 00:20:20

الحل المباح عند الملكية والشافعية لا زكاة فيه فهو عندهم بمنزلة اثاث الانسان ولباسه. مفهوم اذا هنا الاصل الذي هو حرية الصغيرة حصر اتفاقاً بين الحنفية والشافعية على انه لا زكاة فيه لكن الاتفاقية حصل لعلتين مختلفتين - 00:20:45

فالعلة فيه عند الشافعية هي انه حلي مباح. والعلة فيه عند الحنفية هو انه مال صبي فلا تجبوا الزكاة هذا النوع يسمى مركب الاصل نعم. سبأته لمسألة حجيتها يتعرض لها مبادئ مركب الوصف اذا الفصل منع. وجود ذا الوصف في غسل المتبوع. هناك قسم اخر -

00:21:08 اسم مركب الوصف مركب الوصف هو ان يكون الاصال متفقة عليه بين الخصميين لكن الخصم ينكر وجود علة خصميه في العصر ينكر

وجود علة خصم في الاصل في المثال السابق - 00:21:33  
لا ينكر الوجود ولكنه ينكر كونه علة. فالحنفية لا ينكرن ان حلي الصغيرة حلیج مباح لكنهم ينكرون ان هذا هو العلة في عدم زكاته.

هنا في مركب الوصف يكون خصم ينكر - 00:21:55

هي طالق. مثلا الشافعية يقولون ان من قال اذا تزوجت فلانة فهي طالق انها لا تطلق بانه لا يملك هذا الشيء الذي اوقع عليه اه الطلاق

فهي طلاق فقالوا ايضاً هذا تعليق على شيء لم يقع فلا ينفذ المالكي توافقونهم في الاصل وهو ان فلانة التي يتزوجها هي طلاق ان هذا وفاسده على فوتنا فلانة التي يتزوجها - ٠٥٢٢٤٥٠

ان نكحت فلانة فهي طالق اذا نكحها اذا تزوجها تطرق اما محله فهو عصمة يملكونها البعل او ان اللمة لو ملك تقدير كما لو علق به كأنك تتحتما فطراً، قال تعالى: **إِنَّمَا يُنكِحُ الْمُؤْمِنَاتِ مَنْ يَرَى لِمَاءً** [البقرة: 234] **لَا يَنْفَدِعُ عَنْهُمْ** [البقرة: 235]

شافعية يقيسونه على قول القائل فلانة التي اتزوجها طالق هذا الكلام لا يلزمها شيء عند المالكية لكن ما لقيتهم ينکرون ان هذا تعليق هنا ليس تعليقا هذا تجيز على اجنبية. والتجيز لا يصح على الاجنبية. اذا القياس - [00:24:03](#)

طب الاصل والقياس مركب الوصف كلاهما يتفق فيه الخصم على حكم الاصل. حكم الاصل متفق عليه. لكن في مركب الاصل اه الخصم ينفي عليه وصف خصميه لا وجوده لا ينفي وجوده وصف خصميه لكن ينفي انه هو العلة. وفي مركب الوصف - [00:24:23](#) ينفي اصلا وجود الوصف الذي يعلل به خصميه. نعم وردتهم تقي وقيل يقبل وفي التقدم خلاف خلاف ينقل. آآ الخلاف الكأس المركب هذا بنوعيه اه انتقي اختير رده اي انه ليس ليس حجة - [00:24:43](#)

وقيل يقبل. قال كثير من الجدلين وبعض الفقهاء انه مقبول. وعلى القول بقوله في التقدم خلاف اي هل يقدم على غيره او يقدم عليه غيره. لكن المشهور ما صدر به وهو انه - [00:25:06](#)

آآ غير مقبول ونقصر عليها القدر ان شاء الله سبحانه وتعالى نشهد ان لا اله الا انت نستغفك ونتوب اليك - [00:25:26](#)